

اختلال سعر الصرف التوازني و أثره على الإيرادات الضريبية الحالة الليبية نموذجاً للفترة (1990-2023م)

د. عبد الحميد محمد الشارف أرحومة¹ ، د. المهدي عاشور منصور المخرم²

محاضر - قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة الزيتونة^{2,1}

elmhdi2@gmail.com* , rhomahamed@yahoo.com

المؤلف المرسل: (*)

تاريخ النشر : 31 مارس 2026

الملخص: يهدف البحث إلى تحديد أثر اختلال سعر الصرف التوازني على الإيرادات الضريبية بالدولة الليبية خلال الفترة من 1990-2023م , ولتحقيق هدف البحث تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2023م , كما تم استخدام نموذج انحدار التكامل المشترك (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (1-CointEq) , وأظهرت نتائج البحث إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين اختلال سعر الصرف والإيرادات الضريبية في الأجل القصير , بينما علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل, كما تم التوصل إلى أن أثر التضخم كان له أثر سلبي على الإيرادات الضريبية في الأجلين القصير والطويل, كما أشارت قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq (1-) سالبة , وأقل من الواحد الصحيح , ويرى الباحث أن النتائج التي تم التوصل إليها تعتبر ذات أهمية للجهات ذات العلاقة في رسم السياسات النقدية والمالية والتي من شأنها المساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية. الكلمات المفتاحية : نموذج التكامل المشترك (ARDL), نموذج تصحيح الخطأ, سعر الصرف , الإيرادات الضريبية .

ABSTRACT: The central part of the paper is to investigate the effect of Exchange rate imbalance on tax revenue in Libya. Data employed for the period 1990-2023. According to the information available in the central bank of Libya's reports. The autoregressive distributed lag model (ARDL) employed to test the relationship among variables of proposed model for both the short and long-term. The results indicate that the exchange rate has a significant and negative impact on tax revenue in the short-term, while a significant and positive impact on tax revenue in the long-term. At the same time the inflation has a significant and negative impact on tax revenue in both the short and long-term. This finding adds a new contribution to the policymakers, which provides a guideline to managers for reducing exchange rate to enhance the tax revenue for both long and short-term objectives.

Keywords: Exchange rate, Tax revenue, Inflation, ARDL model.

المقدمة:

من المتعارف عليه أن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات الأقل تنوعاً، حيث يعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط والتي تمثل ما نسبته 95% من حجم الصادرات (البنك الدولي , 2020), , وفي المقابل يتم تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات عن طريق الواردات , بالإضافة إلى أنه يعتبر من الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً. الأمر الذي يجعله عرضة لأية تغيرات اقتصادية دولية ، وخاصة أسعار النفط ، مما يعني أن عائدات النفط تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط. ونتيجة لذلك فإن عائدات النفط تلعب

دورًا محوريًا في نمو الاقتصاد الليبي، أي أن أي زيادة في مستوى عائدات النفط سوف تساهم بشكل مباشر في زيادة الإنفاق و النمو الاقتصادي، بينما يصاحب الانخفاض في العائدات انكماشًا اقتصادي ملحوظًا.

إن مثل هذا التذبذب له انعكاساته على الاقتصاد الليبي باعتباره غير متنوع من حيث زيادة الإنفاق العام، حيث يكون مستوى الإنفاق العام أعلى بشكل ملحوظ خلال فترات وفرة عائدات النفط، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار و الواردات، وبالمقابل لا يمكن زيادة الإنفاق الحكومي عندما تنخفض عائدات النفط، وتكون هناك حاجة ملحة إلى خفض حقيقي في سعر الصرف (ستيسر، 2007)، وكنتيجة لذلك ظهر ما يعرف بالدين العام بعد تجاوز حجم الإنفاق على الإيرادات، وما زاد الأمر حدة هو مرور الاقتصاد الليبي بالعديد من النكسات خلال فترة ما بعد الانتفاضة التي اندلعت في عام 2011، حصل انخفاضًا كبيراً في الإيرادات النفطية خلال عام 2022 (مصرف ليبيا المركزي والنشرة الاقتصادية، 2020). الأمر الذي ترتب عليه تفاقم العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ونتيجة لذلك فقد أعاد مصرف ليبيا المركزي النظر في سياسة سعر الصرف في مطلع عام 2018 م من خلال التعاون مع حكومة الوفاق الوطني، فقد فرضت ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بواقع 183% (قرار رئيس الحكومة الوطنية رقم لسنة 2018م)، كما تم تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بما نسبته 70 % خلال سنة 2020م (قرار مصرف ليبيا المركزي رقم 1 لسنة 2020)، بهدف تغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات. إلا أن هذا الأجراء أدى إلى وجود اختلالات سلبية في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، مما جعل سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الليبي أقل من قيمته الحقيقية التوازنية (Hadood and Saleh, 2022)، وأن هذا الاختلال قد تكون له تداعياته على القدرة التنافسية، وكذلك زيادة الأجور والإنفاق العمومي وبالتالي ارتفاع التضخم (عبد الحميد عثمان، وحليمة السماع، 2021).

إن هذه القرارات قد تكون لها انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الليبي باعتباره أحادي الجانب، فهو يعتمد بشكل رئيسي على استيراد السلع والمواد الخام الأولية المستخدمة في الإنتاج، وبذلك فإن أي تغير في سعر الصرف ستكون له انعكاساته على تكلفة الواردات والاستثمار، والذي بدوره في نهاية المطاف قد يؤثر على الوعاء الضريبي لهذه الأنشطة (جمال عبد الغفور، و نمران سلطان، 2020م).

مشكلة الدراسة :

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الأقل تنوعاً في العالم، حيث يعتمد بشكل رئيس على مبيعات النفط الخام. وتمثل عائدات النفط الليبي التي تعد المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية ما متوسطه حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي و 90% من عائدات الحكومة خلال السنوات الأربعين الماضية (world Bank, 2020).

ونتيجة لذلك فقد واجه الاقتصاد الليبي العديد من النكسات خلال فترة ما بعد الانتفاضة التي اندلعت في عام 2011. ومن بين هذه النكسات الانخفاض الحاد في عائدات النفط. ووفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي سجلت العائدات انخفاضاً مستمراً حتى سجلت أدنى مستوى لها في عام 2020 عند 2409 مليون دولار فقط (مصرف ليبيا المركزي والنشرة الاقتصادية، 2020). الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في عائدات النفط وظهور عجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

ونظراً لافتقار الاقتصاد الليبي للتنوع في مصادر الدخل واعتماده على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، فقد أعاد مصرف ليبيا المركزي النظر في سياسة سعر الصرف في مطلع عام 2018 م، من خلال التعاون مع حكومة الوفاق الوطني، حيث فرضت ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بواقع 183% (قرار رئيس الحكومة الوطنية رقم 1300 لسنة 2018م)، كما تم تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بما نسبته 70 % خلال سنة 2020م (قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم 1 لسنة 2020)، بهدف تغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، ومع وجود أدلة عملية على أن هذه الإجراءات أدت إلى وجود اختلالات سلبية في سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، أصبح سعر الصرف الحقيقي أقل من سعره التوازني (عبد الحميد عثمان، وحليمة السماعيل، 2021، Haddood and Saleh, 2022).

هذا الخلل قد يكون له انعكاساته السلبية على القوة الشرائية للدينار الليبي، و تكلفة الواردات وعلى تكاليف التشغيل للأنشطة الاقتصادية والمالية على حد سواء، والذي بدوره في نهاية المطاف سيؤثر على الوعي الضريبي لهذه الأنشطة.

ومن المتوقع لهذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي :

ما هو أثر اختلال سعر الصرف على الإيرادات الضريبية؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث سيتم اختبار فرضية رئيسية مفادها :

الفرضية الرئيسية : باعتبار وجود خلل في سعر صرف الدينار مقابل الدولار نتيجة لفرض رسوم وضرائب فإن ارتفاع سعر الصرف سيؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية .

أهمية الدراسة :

تستمد أهمية البحث من أهمية سعر الصرف باعتباره متغيراً رئيساً في الاقتصاد الليبي لكونه اقتصاد ريعياً، ونظراً لوجود خلل في السعر التوازني الحقيقي لسعر الصرف، فإن دراسة أثر اختلال سعر الصرف على الإيرادات الضريبية وتقديم التوصيات المناسبة سيسهم في مساعدة صنّاع القرار في مجال السياسة النقدية والمالية في تصحيح الاختلال في سعر الصرف بهدف تحسين الإيرادات الضريبية وخلق نوع من التنوع في مصادر الدخل .

أهداف الدراسة :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- إجراء مراجعة منهجية للأدبيات النظرية والتجريبية التي ساهمت في توضيح العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات الضريبية.
- 2- تحديد أثر اختلال سعر الصرف التوازني على الإيرادات الضريبية بالبيئة الليبية.
- 3- في ظل غياب الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع بالبيئة الليبية فإن الوصول إلى نتائج ذات دلالة معنوية، يساعد صنّاع القرارات في مجال السياسة النقدية والمالية باتخاذ قرارات تصحيحية تكون ذات أثر إيجابي على الإيرادات الضريبية، مما يسهم في خلق نوع من التنوع في مصادر الدخل.

منطقة الدراسة :

يتناول البحث أثر اختلال سعر الصرف على الإيرادات الضريبية بالبيئية الليبية من خلال تحليل سلسلة زمنية للفترة من 1990-2023

م

منهجية الدراسة :

لتحقيق هدف البحث اعتمد في منهجيته على المنهج التحليلي القياسي لتحديد أثر اختلال سعر الصرف الحقيقي باعتباره متغيراً مستقلاً على الإيرادات الضريبية كمتغير تابع من خلال استخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية من 1990-2023 م، كما استخدم متغير التضخم كمتغير ضابط لعلاقته بسعر الصرف والإيرادات غير النفطية حيث وجوده يزيد من تفاقم الانخفاض في الأنشطة غير النفطية (عبد الحميد عثمان، وحليمة السماع، 2021) وبالتالي على الإيرادات الضريبية، وكذلك تماشياً مع الدراسات السابقة مثل (Audi, M. (2024) و دراسة (Isaac K. and others, 2021)، ودراسة (بن قانة، وعيسى، 2014)، وذلك اعتماداً على اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية باستخدام منهجية Augmented Dickey Fuller (CADF)، ونموذج التكامل المشترك (ARDL) في الأجلين القصير والطويل باستخدام برنامج Eviews10 وذلك لما يمتاز به هذا النموذج من مزايا أهمها: أولاً: دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لسلسلة زمنية معينة في الأجلين القصير والطويل. ثانياً: لا يشترط أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات مستقرة عند مستوى $I(0)$ ، وهو ما يمتاز به المتغيرات المالية (Gujarati and Porter, 2003).

الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات التي تناولت أثر سعر الصرف على الإيرادات الضريبية وفيما يلي بعض هذه الدراسات :

1- دراسة (Ofori and , 2021)

Effect of Exchange Rate Volatility on Tax Revenue Performance in Sub-Saharan Africa

تناولت الدراسة أثر تقلب أسعار الصرف على الإيرادات الضريبية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام بيانات كلية تغطي الفترة من عام 1984 إلى عام 2017 لـ 21 دولة، وباستخدام الانحدار الذاتي التراكمي الموزع توصلت الدراسة إلى أن تقلب أسعار الصرف يضر بشكل مباشر بأداء الإيرادات الضريبية، وبشكل غير مباشر من خلال الانفتاح التجاري.

2- دراسة (Koçak, 2021) IS THERE A RELATIONSHIP BETWEEN DIRECT AND INDIRECT TAX REVENUES WITH EXCHANGE RATE VOLATILITY: EVIDENCE FROM TURKEY

تناولت الدراسة العلاقة بين عائدات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتقلبات سعر الصرف للفترة من 2006-2019 من خلال استخدام بيانات ربع سنوية في تركيا، وتم استخدام اختبار تودا يا ما موتو للسببية للتعلم في العلاقات السببية بين تقلب سعر الصرف

الذي يحدده الانحراف المعياري المتحرك لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الضرائب المباشرة إلى تقلب سعر الصرف وأيضاً علاقة سببية أحادية الاتجاه من الضرائب غير المباشرة إلى تقلب سعر الصرف.

3- دراسة (مصطفى طلعت الطويل⁹، كوثر محمد رشيد 2021)

تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي

هدفت الورقة إلى توضيح أسباب تخفيض سعر صرف العملة العراقية وانعكاساتها على بعض المؤشرات الاقتصادية كالميزان التجاري، والديون العامة والإيرادات الضريبية توصلت الدراسة إلى أن تخفيض سعر صرف العملة العراقية له تداعياته السلبية على القوة الشرائية للدينار العراقي، أما الإيجابيات فتتمثل في زيادة الإيرادات الضريبية بالعملة المحلية.

4- دراسة سأمس ساسي ، ويوسف مسعود ، (2020)

حقيقة فاعلية تخفيض قيمة العملة كسياسة إصلاح اقتصادي بالدول النامية ادلة من ليبيا للفترة 1996-2020 . هدفت الدراسة إلى التحقق من فاعلية تخفيض قيمة الدينار الليبي، وذلك من أجل إحداث استقرار اقتصادي وفق توجهات مصرف ليبيا المركزي ، وذلك باستخدام سلسلة زمنية سنوية للفترة من 1963-2020م وذلك باستخدام منهجية كل من (VAR , Johansson co-integration)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه السياسة لم تؤدي إلى أية إصلاحات اقتصادية، بل زادت من تشويه مؤشرات الاقتصاد الكلي .

5- دراسة (Rutto, 2020)

EFFECTS OF EXCHANGE RATES ON TAX REVENUE PERFORMANCE IN KENYA

تناولت هذه الورقة دراسة تأثير سعر الصرف على أداء الإيرادات الضريبية في كينيا. بالاعتماد على بيانات ثانوية سنوية متسلسلة زمنياً من البنك المركزي والمكتب الوطني للإحصاء في كينيا ووزارة المالية للفترة من 2003 إلى 2018 وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار. وأثبتت النتائج أن أسعار الصرف لها علاقة سلبية بتحصيل الإيرادات الضريبية. بلغت قيمة معامل الارتباط (R^2)، المستخدمة لبيان النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات التفسيرية المتغير التابع، 0.9937، بينما وُجد أن قيم الاحتمالية (p) لجميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 5%.

6- دراسة (Kwesi and others, 2018)

Exchange rate volatility and tax revenue: Evidence from Ghana

استهدفت الدراسة تحديد أثر تقلب سعر الصرف على استقرار واتجاه الإيرادات الضريبية بدولة غانا،

ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار التلقائي ذي التأثير الموزع (ARDL) بعد توليد تقلبات سعر الصرف السنوية باستخدام طريقة (1,1)GARCH, ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة من 1985-2014م وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية على الأجلين القصير والطويل، إلا أن هذا التأثير يكون أكثر وضوحاً على المدى الطويل منه على المدى القصير.

7- دراسة (عبد الحميد عثمان , وحليمة السماعيل , 2017)

اختلالات سعر الصرف والناجح غير النفطي في ليبيا (1963-2017)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الاختلالات التوازنية لسعر الصرف خلال فترة الدراسة باستخدام منهجية () وقد توصلت إلى وجود إخلال في سعر الصرف التوازني للدينار الليبي مقابل الدولار, وقد بينت الدراسة أنه بعد سنة 2010 أن سعر الدينار الليبي مقابل الدولار هو أقل من قيمته التوازنية , كما أشارت الدراسة أنه في وجود ارتفاعات حادة للتضخم قد تكون غير مناسبة لحالة الاقتصاد الليبي.

من خلال عرض لدراسات السابقة التي تطرقت لعلاقة سعر الصرف بالإيرادات الضريبية يمكن استخلاص الآتي :

1- باستثناء دراسة مصطفى طلعت و كوثر محمد رشيد, جميع الدراسات السابقة تناولت تذبذب سعر الصرف وأثره على الإيرادات الضريبية وكانت نتائجها سلبية على الإيرادات الضريبية .

2- بالرغم من أن دراسة عبد الحميد عثمان , وحليمة السماعيل تناولت البيئة المحلية، إلا أنها لم توضح اختلال سعر الصرف التوازني وانعكاساته على الإيرادات الضريبية .

3 جميع الدراسات التي تناولت الإيرادات الضريبية لم تتطرق إلى البيئة المحلية وإنما تناولت دول تعتمد إيراداتها الحكومية على الضرائب.

وبالتالي أن ما يميز هذا البحث أنه يمكن أن يقوم بسد فجوة بحثية في هذا المجال من خلال تقديم أدلة قياسية جديدة عن البيئة الليبية من خلال تناول مشكلة ارتفاع اختلال سعر الصرف وأثره على الإيرادات الضريبية خاصة أن ما يميز هذا الاقتصاد هو ريعي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية , والتي قد يكون لها انعكاساتها على الإيرادات الحكومية.

نموذج البحث:

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والمطور من قبل (Pesaran and Shin) في سنة 2001 من النماذج المستخدمة بشكل شائع لعدة أسباب أهمها:

أولاً: لا يتطلب أن تكون متغيرات النموذج متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ أو $I(1)$. ثانياً. يعد هذا النموذج غير متحيز لأنه خالٍ من الارتباط الذاتي للمتغيرات.

ثالثاً. يمكن استخدامه في العينات الصغيرة.

(Pesaran and Shin, 2001) رابعاً. يقوم النموذج بإيجاد العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل في نموذج واحد . يعتبر نموذج (ARDL) مزيجاً بين نموذجين هما نموذج الإبطاء الموزع (Lag Distributed Model) و الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) حيث يقوم نموذج الإبطاء على فرضية أن المتغير التابع (Y) يتأثر بالقيم المتباطئة للمتغير (X) لفترات زمنية سابقة (t-r) (سعدو، و هيفاء 2018)، كما أن هذا النموذج يقدم تحليلاً للعلاقة بين المتغير المستقل (Y) والمتغير المستقل (X) في الأجلين الطويل والقصير وفق نموذج تصحيح الخطأ (Unrestricted Error Correction) . ويشترط هذا النموذج وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات يتم اختبارها وفقاً لنموذج (Bound Test Approach) وفيما يلي نموذج (ARDL) المستخدم في اختبار العلاقة بين المتغيرات :

$$\Delta y_{j,t} = \phi EC_{j,t} + \sum_{j=0}^{q-1} \beta_{i,t} \Delta X_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{i,j} \Delta y_{i,t-j} + \epsilon_{j,t}$$

حيث:

(Y) المتغير التابع ، (X) المتغير المستقل ، و $(\epsilon, \theta, EC_{j,t} = y_{i,t-1} - X_{i,t-1} \theta)$ نموذج تصحيح الخطأ، و (β) معامل الأجل القصير، و (θ) معامل الأجل الطويل ، و (ϕ) معامل تصحيح الخطأ و (t) تعبر عن الفترة الزمنية.

متغيرات البحث:

لتحقيق هدف البحث تم استخدام سلسلة زمنية تضم 34 مشاهدة بحيث اشتملت الفترة (1990-2023) بحيث ضمت المتغيرات التالية:

- 1- مؤشر الإيرادات الضريبية وأشير له بالرمز (ET) واستخدم كممتغير تابع .
- 2- مؤشر سعر الصرف وأشير له بالرمز (EX) واستخدم كمؤشر تابع والذي يعكس التغير في الإيرادات الضريبية .
- 3- مؤشر التضخم و رمز له بالرمز (IF) واستخدم كممتغير ضابط حيث لا يمكن تجاهله لخصوصية الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاداً ربيعياً، فهو يتوسط العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات الضريبية .

البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تم الحصول عليها من تقارير مصرف ليبيا المركزي والمنشورة بموقع المصرف في شبكة المعلومات الدولية. وقد تم التعبير عن المتغيرات في الصورة اللوغارتمية لعدة أسباب أهمها ، تقليل التباين لمتغيرات الدراسة ، و تفسير النتائج في شكل نسبي.

الجانِب النظري:

1- الإيرادات الضريبية

1-1 مفهوم الضريبة:

يوجد العديد من المفاهيم للضريبة ومنها ما يلي : عرفت من قبل البنك الدولي (1988) بأنها مدفوعات إلزامية غير مستحقة تدفع للحكومة من قبل الأفراد أو الشركات أو المؤسسات على حد سواء بهدف دعم الإنفاق العام (Kwesi and others, 2018). كما عرفت أيضاً بأنها فريضة إلزامية بموجب القانون، تفرض من قبل الدولة بهدف تغطية النفقات العامة التي تقتضيها المنفعة العامة للمجتمع (محمد كمال, 2022), كما عرفت أيضاً بأنها قيمة مالية تفرضها الدولة أو الهيئات التابعة لها بموجب القانون بحيث تكون إجبارية وبصورة نهائية من المكلفين لتغطية النفقات العامة , دون أن يكون دفعها نظير مقابل مادي (خالد النخاط, 2025)

فلا يوجد تعريف أو مفهوم موحد للضريبة، وبذلك لا يمكن تحديدها بشكل شامل: وإنما يمكن ملاحظة بعض الخصائص الخاصة من خلال هذه المفاهيم.

أولاً: الضريبة قيمة مفروضة بموجب القانون.

ثانياً: الضريبة إلزامية وليست اختيارية .

ثالثاً: الضريبة تفرض للمساهمة في تغطية النفقات العامة.

رابعاً: الضريبة تكون مرتبطة بنشاط معين .

1-2 أهداف الضريبة:

للضرائب أهداف متعددة فيمكن أن تكون وسيلة فعالة لتمويل النفقات العامة (محمد كمال, 2022)، أو لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية و المساواة بين أفراد المجتمع في توزيع الثروة والدخل، كما هو الحال في ضريبة العقارات والدخل، أو لتحقيق أهداف التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أنها قد تكون أداة لتشجيع نمو أنشطة معينة من خلال منح إعفاءات، أو تثبيط استخدام منتجات معينة من خلال فرض رسوم أعلى، مثل تلك المفروضة على منتجات التبغ، أو تعزيز الشركات المتعثرة من خلال الإعفاءات. علاوة على ذلك، يمكن حماية الصناعات المحلية من خلال الضرائب بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية. ويمكن أيضاً استخدام الضرائب للحد من عدم المساواة في الثروة والدخل، كما هو الحال في ضريبة العقارات والدخل (Kwesi and others, 2018).

1-3 النظام الضريبي

يعرف النظام الضريبي بأنه: عبارة عن مجموعة متنوعة من الضرائب المفروضة من الدولة على المكلفين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين في وقت معين , ويعتبر النظام الضريبي من أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول خاصة التي تعتمد على إيراداتها على جمع الضرائب في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لذلك, فالنظام الضريبي يجب أن يكون معبراً عن الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة (المهياي, 2003)

1-4 أنواع الضرائب في النظام الضريبي الليبي:

يضم النظام الضريبي في ليبيا تقسيمين رئيسيين هما الضرائب المباشرة، وغير المباشرة :

الضرائب المباشرة : وهي الضرائب التي تجبها الدول من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بشكل مباشر، دون وجود أي كيان آخر كوسيط في عملية الدفع ، ومن أمثلتها ضرائب الدخل والتي تضم الضريبة دخل الناتج من العمل وما في حكمه، والضريبة على دخل الشركات ، والضريبة على دخل التجارة والصناعة ، والضريبة على دخل المهن الحرة ، الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف (قانون الضرائب رقم 7 لسنة 2010) .

والضرائب غير المباشرة وهي :ضرائب تفرضها الحكومة على المكلفين بشكل غير مباشر أي تدفع من كيان وسيط وتضم الضرائب الجمركية ، وضريبة الملاهي، وضريبة الإنتاج و وضريبة الدمغة (خالد النخاط , 2025).

2- سعر الصرف:

1-2 مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد من الوحدات النقدية لدولة ما يتم تبادلها مع عدد معين من الوحدات النقدية لدولة أخرى، ولذلك فهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق على المستوى الدولي (عثمان و آخرون , 2021), وتتعدد صيغ أسعار الصرف حيث تشمل سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي، فسعر الصرف الاسمي وهو عدد معين من العملة المحلية مقابل وحدات معينة من العملة الأجنبية دون الأخذ في الاعتبار قوتها الشرائية للسلع والخدمات (جمال و غمران , 2015), وينقسم هذا السعر إلى سعر صرف رسمي يتحدد قيمته وفق قوى الطلب والعرض في السوق , وسعر صرف موازي وهو عادة ما يتم التعامل به في الأسواق الموازية (سماحة , 2025) , أما سعر الصرف الحقيقي وهو سعر الصرف عملة محلية مقابل وحدات معينة من العملة الأجنبية مع الأخذ في الحسبان مستويات الأسعار النسبية عبر الدول. أي أن هذا السعر يُظهر لانحرافات عن تعادل القوة الشرائية، والذي بموجبه ينبغي موازنة مستويات الأسعار بين الدول. فهو يعكس الفجوات بين معدلات التضخم النسبية عبر الدول وانخفاض سعر الصرف الاسمي (Itskhoki, 2021).

2-2 سعر الصرف في النظريات الاقتصادية:

ووفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية فإن سعر الصرف لأيّ عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلي مقارنة بمثيلاتها في السوق الخارجي، وبناء عليه فإن العلاقة بين عملتين مختلفتين تتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل دولة (Vo and Vo, 2023) , أما نظرية تعادل أسعار الفائدة فهي تعكس العلاقة بين السوق النقدي وسوق الصرف , فمعدل الفائدة في البلدين في نهاية المطاف يجب أن تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع أي التغيرات في أسعار الصرف (Liu, Lee, 2022), أما نظرية الأرصدة فتفترض أن أي تغيرات على قيمة العملة برصيد المدفوعات , فالرصيد الايجابي لميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة للدولة والعكس صحيح (Muteru and Omagwa, 2024).

عملياً يتأثر سعر الصرف لدولة ما بأنظمتها المتبعة سواء سعر الصرف الثابت أو المرن (Challoumis, 2024), والتي كانت في الماضي تعتمد على نظام الذهب, وفقاً لنظام سعر الصرف الثابت يتم تثبيت سعر العملة مقابل عملة معينة تتميز بالاستقرار, أما نظام سعر الصرف المرن ويتضمن شكلين أساسيين هما نظام التعويم المدار, حيث تقوم الدول بتعديل سعر الصرف بناء على ما تمتلكه من احتياطات من العملات الأجنبية وميزان المدفوعات, والشكل الثاني هو التعويم الحر حيث تتحدد قيمة العملة للدولة وفقاً لقوى الطلب والعرض (Sohrabji, 2024).

2-3 العلاقة بين سعر الصرف و الإيرادات الضريبية:

من الناحية النظرية، تتأثر جميع مكونات الإيرادات الضريبية بالسياسات التجارية, و سياسات التعريفات الجمركية وغير الجمركية, و اختلال أسعار الصرف, فاختلال سعر الصرف هو ميل سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع أو الانخفاض خلال فترة زمنية معينة. وهذا يعني أن تقلب أسعار الصرف يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية, وقرارات الاستثمار, وتدفقات التجارة الدولية.

بالنسبة للاقتصاديات الريفية المعتمدة على الواردات, فإن اختلال سعر الصرف يُمكن أن يُقلل من وتيرة الأنشطة الاقتصادية, مما يدفع الشركات والمؤسسات إلى رفع أسعارها نتيجة لزيادة التكاليف. وغالباً ما يؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض المبيعات ومن صافي الربح, مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة الضريبة المحصلة (Ofori and others. 2018).

إن تخفيض العملة المحلية له تداعياته على القوة الشرائية للعملة المحلية, بسبب ظهور ما يعرف بالتضخم المستورد في الاقتصاديات الريفية, والتي ستعكس نتائجه سلباً على الأجور الحقيقية للعاملين, وكذلك زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع تكاليف المواد المستوردة الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (مصطفى طلعت و محمد رشيد, 2021), كما أن زيادة التكاليف سيترتب عليها انخفاض الوعاء الضريبي وبالتالي الضرائب المحصلة (البربري, 2021).

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

1- اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

تم إجراء اختبار الاستقرار للمتغيرات باستخدام اختبار ديكي فول (Augmented Dickey Fuller) وذلك مع مقطع, ومقطع واتجاه, وبدون مقطع واتجاه, حيث يقوم هذا الاختبار على فرضية عدم (H_0) مفادها عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات واحتوائها على جذر وحدة, وفرضية بديلة (H_1) مفادها استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات الدراسة أي عدم وجود جذر وحدة. أظهرت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول رقم (1) أنه باستثناء سلسلة التضخم مستقرة عن مستوى 10% عند إجراء الاختبار مع مقطع وبدون مقطع واتجاه على التوالي, وعند إجراء الاختبارات عن الفرق الأول (I_1) لكافة المتغيرات تبين أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عن مستوى 1% و مما يعني رفض فرضية عدم (H_0) والتي مفادها أن السلسلة الزمنية غير مستقرة لوجود جذر الوحدة, وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أن السلسلة الزمنية مستقرة لعدم وجود جذر الوحدة. وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث تعد متكاملة من الدرجة (I_0), و (I_1) مما يمكن من استخدام نموذج (ARDL).

الجدول رقم (1) نتيجة اختبار الاستقرارية للمتغيرات بأستخدام اختبار ديكي فولر

المتغيرات	مع مقطع		مع مقطع واتجاه		بدون مقطع واتجاه	
	ADF	P-value	ADF	P-value	ADF	P-value
ET	-1.865	0.344	-2.247	0.450	1.398	0.956
EX	-0.003	0.952	-1.790	0.687	-0.085	0.647
IF	-2.752	0.076	-3.088	0.126	-1.715	0.082
ΔET	-6.622	0.000	-6.838	0.000	-6.344	0.000
ΔEX	-5.738	0.000	-5.706	0.000	-4.923	0.000
ΔIF	-5.455	0.000	-5.363	0.001	-5.525	0.000

2- اختبار الحدود للتكامل المشترك :ARDL Bounds test

بعد التحقق من استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات والتي تستلزم استخدام نموذج (ARDL) لكونها متكاملة في الأجل الطويل , لذلك تم إجراء اختبار الحدود (Bounds test) وذلك للتحقق من وجود علاقة تكامل في الأجل الطويل , وكانت النتائج كما هي في الجدول رقم (2) , والتي تشير إلى وجود علاقة بين المتغير التابع (LET) والمتغيرات المستقلة (LEX, LIF) في الأجل الطويل , حيث يلاحظ أنّ القيمة المحسوبة ل (F) هي (4.93) أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى دلالة 5% . والذي يعكس أثر كل من سعر الصرف والتضخم لفترات سابقة على الإيرادات الضريبية، وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل .

الجدول رقم (2) نتيجة اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test)

الحد الأعلى 1(I)	الحد الأدنى I(0)	مستوى الدلالة	قيمة اختبار F المحسوبة	النتيجة
4.14	3.17	10%	4.93787	بوجود تكامل مشترك
4.85	3.79	5%		
5.52	4.41	2.50%		

		1%	5.15	6.36
--	--	----	------	------

3- تقدير التكامل المشترك وفقاً لنموذج (ARDL):

تقدير معاملات نموذج (ARDL) في الأجلين الطويل والقصير:

بعد التحقق من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة , تم تقدير معاملات نموذج (ARDLM) في الأجلين الطويل والقصير , بالإضافة إلى تقدير معلمة تصحيح الخطأ وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3).

3-1 تقدير العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل الطويل:

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن معاملات النموذج لكل من سعر الصرف (LEX), والتضخم (LIF) ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% , 10% على التوالي وأن هذا الأثر كان موجباً بالنسبة لسعر الصرف , و سالباً بالنسبة لمتغير التضخم , حيث يتضح أن هذه المعاملات كانت (0.262) و (-0.222) على التوالي , مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى ارتفاعاً في الإيرادات الضريبية بنسبة 26.2% في الأجل الطويل , وهذه النتيجة منسجمة مع ما توصلت إليه دراسة (مصطفى طلعت الطويل⁹ , كوثر محمد رشيد 2021), في حين أن ارتفاع التضخم بنسبة 1% يترتب عليه انخفاض في قيمة الإيرادات الضريبية بنسبة 22.2% في الأجل الطويل, ويلاحظ أن قيمة الزيادة في الإيرادات الضريبية نتيجة ارتفاع سعر الصرف أعلى من الانخفاض الناتج عن زيادة التضخم , ويرى الباحثان أن ظهور أثر إيجابي لسعر الصرف في الأجل الطويل ربما يرجع إلى تحرب الممولين أو تأجيل دفع الضريبة في الأجل القصير , خاصة في ظل وجود مشاكل قاتوتية وتطبيقية لقانون الضرائب الدخل لا تلائم الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد (حليمة الوداني, 2025), خاصة وأن الممولين أو المكلفين بدفع الضريبة لهم الحق في التظلم عن قيمة الضريبة المربوطة , مما يترتب عليه دفع الضريبة في سنوات لاحقة (لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع للمادة 3, 5 من قانون ضرائب الدخل رقم 7 لضرائب الدخل لسنة 2010, ولائحته التنفيذية).

3-2 تقديرات العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل القصير:

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن معامل سعر الصرف (LEX) هو (-0.127) وأن هذا المعامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%, مما يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يترتب عليه انخفاض في قيمة الإيرادات الضريبية (LET) بنسبة 12.7% في الأجل القصير , وهذه النتيجة منسجمة مع ما توصلت إليه دراسة (Rutto, Ofori, et,all, 2021), و (Kwesi, et,all, 2018, 2020) بينما يظهر معامل التضخم (LIF) بقيمة سالبة (-0.146) وأن هذا المعامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%, مما يشير إلى أن أي ارتفاع في التضخم بنسبة 1% سوف يترتب عليه انخفاض في قيم الإيرادات الضريبية بنسبة 14.6%, ومن الملاحظ أن أثر التضخم كان أكبر من أثر سعر الصرف في الأجل القصير , كما أن

قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبا بقيمة (-0.4846) وأن هذه القيمة معنوية عند 1%, حيث كانت مستوى المعنوية لها كانت (0.0005) , مما يشير إلى أن الانحرافات يتم تصحيحها في الأجل القصير عبر الزمن بنسبة 48% وهي تعبر عن سرعة عودة الإيرادات الضريبية للتوازن في الأجل القصير في كل فترة زمنية .

الجدول رقم (3) جدول نتائج تقدير معاملات نموذج (ARDL) في الاجلين القصير والطول.

تقديرات الأجل الطويل			
المتغير	Coefficient	t-Statistic	Prob.
LEX	0.263	2.479	0.021
LIF	-0.222	-2.005	0.056
تقديرات الأجل القصير			
C	2.005	4.368	0.001
LEX	-0.126	1.813	0.082
LIF	-0.147	3.694	0.037
CointEq(-1)*	-0.4846-	-3.660	0.001
Durbin-Watson stat			1.939764
Akaike info criterion			-1.7856
F-statistic			18.85694
Prob(F-statistic)			0

3-3 الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

للتحقق من سلامة وصحة تقديرات النموذج بهدف استخدامها في رسم السياسات لصناع القرار , يجب إجراء بعض الاختبارات التقييمية للنموذج لتحديد فيما إذا كان يمكن الاعتماد عليه من عدمه في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستخدمة ومن أهمها :

3-3-1 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation LM Test)

وفقاً لهذا الاختبار فإن فرضية العدم (H_0) تنص على أنه توجد علاقة ارتباط ذاتي بين المتغيرات , ومن خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيمة (P-value) هي أكبر من 10% مما يشير إلى عدم معنويتها وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبل الفرض البديل (H_1) والتي تنص على أن تقديرات النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للمتغيرات

الجدول رقم (4) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.629126	Prob. F(2,22)	0.2189
Obs*R-squared	3.998924	Prob. Chi-Square(2)	0.1354

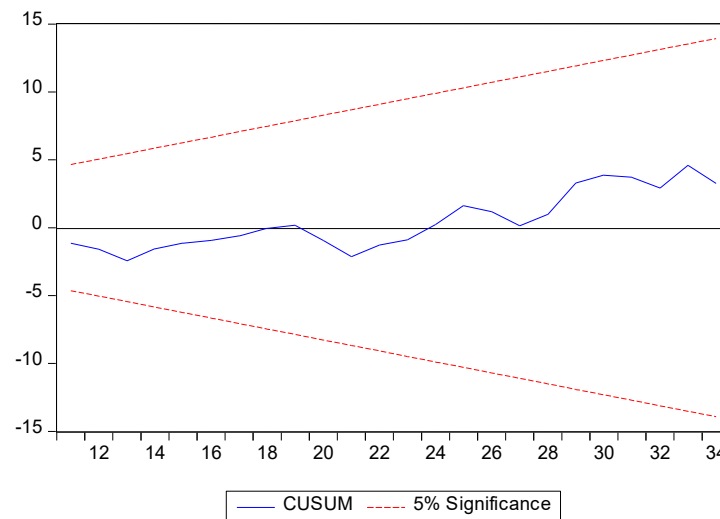
2-3-3 اختبار التباين (Heteroskedasticity Test)

يلاحظ من الجدول رقم (5) نتائج اختبار التباين (Serial Correlation LM Test) حيث يشير الجدول إلى أن قيم P-value (أكبر من 10% مما يدل على عدم معنويتها , وبذلك يمكن قبول فرضية أن النموذج لا يعاني من مشاكل التباين .

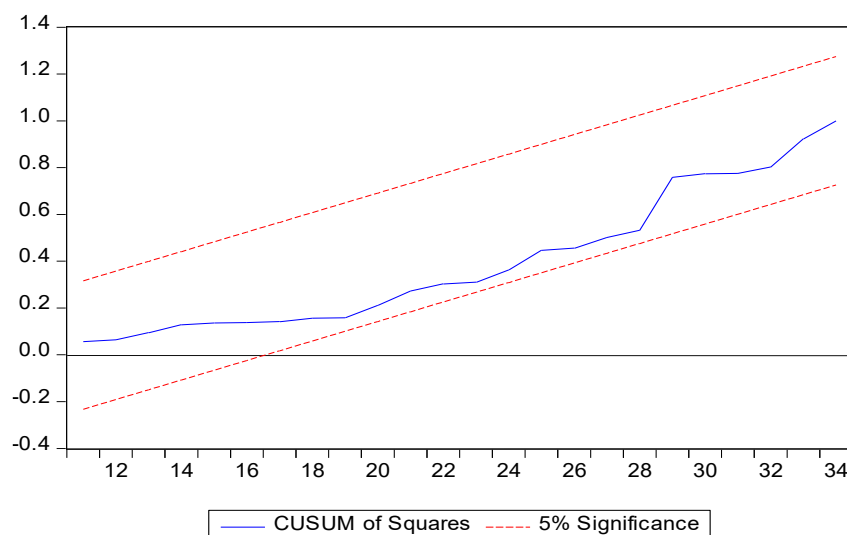
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.10991	Prob. F(6,24)	0.3857
Obs*R-squared	6.73345	Prob. Chi-Square(6)	0.3462
Scaled explained SS	4.79467	Prob. Chi-Square(6)	0.5704

3-3-3 اختبار الحدود للتكامل المشترك (CUSUM)

يلاحظ من الشكلين رقم (1) و (2) أن مخطط (CUSUM) و (CUSUM SQUARES) على التوالي داخل الحدود الحرجة 5% مما يشير إلى أن متوسطات المتغيرات مستقرة، وكذلك ميول المعلمات وتباين البواقي خلال فترة البحث , أي أن معلمات طويلة الأجل منسجمة مع معلمات قصيرة الأجل .



الشكل رقم (1) اختبار الحدود للتكامل المشترك (CUSUM)



الشكل رقم (2) اختبار الحدود للتكامل المشترك (CUSUM SQUARES)

يتبين من خلال الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر أنها مقبولة , وذلك لأن جميع الاختبارات تفوق 10% , مما يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات , وكذلك في اتخاذ ما يلزم من قرارات تصحيحية من شأنها تعمل على معالج الاختلال في سعر الصرف التوازني والذي من شأنه يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية كمصدر بديل للدخل من خلال خفض التكاليف للمشروعات الاستثمارية والتضخم في آن واحد.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDLM) تم التوصل إلى النتائج التالية :

- 1- من خلال اختبار العلاقة بين سعر الصرف (LEX) والتضخم (LIF) كمتغيرات مستقلة, والإيرادات الضريبية (LET) كمتغير تابع تبين وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل .
- 2- أشارت نتيجة اختبار العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل الطويل إلى وجود علاقة موجبة بين سعر الصرف (LEX) والإيرادات الضريبية (LET) في الأجل الطويل , بينما وجود علاقة سالبة بين التضخم (LIF) والإيرادات الضريبية في الأجل الطويل .
- 3- أشارت نتائج الاختبار في الأجل القصير إلى وجود علاقة سالبة بين كل من التضخم (LIF) وسعر الصرف (LEX) كمتغيرات مستقلة مع الإيرادات الضريبية كمتغير تابع , وأن أثر التضخم كان أكبر من سعر الصرف .
- 4- أشارت نتائج اختبار تصحيح الخطأ (-1) CointEq إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات البحث

ثانياً: التوصيات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة بعض التوصيات على النحو التالي :
- 1- العمل على معالجة الخلل الهيكلي في سعر الصرف بهدف الوصول إلى سعر صرف توازني، والذي من شأنه أن يساهم في رفع قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى، والذي من خلاله يساهم في خفض التضخم ، وزيادة قيمة الإيرادات الضريبية من جهة أخرى .
- 2- العمل على تطوير قانون الضرائب من خلال تحديد فترة سماح محددة للمولين حتى لا يتم تأجل الضرائب في سنوات لاحقة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية في ظل وجود التضخم .
- 3- العمل على إجراء بحوث أخرى تدرس آثار انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية بهدف تحديد الخلل الهيكلي لسعر الصرف على هذه المتغيرات والتداعيات الاقتصادية والمالية المترتبة عليها.

المراجع

أولاً: القوانين والقرارات

- 1- قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م
- 2- قرار رئيس الحكومة الوطنية رقم 1300 لسنة 2018م بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الاجني .
- 3- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020 بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي .

ثانياً: المراجع العربية:

- 1- البربري &، هند مرسى محمد علي. (2021). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد 10، العدد (9) يناير 2021، 1-37.
- 2- المهياي، خالد محمد (2003). دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية مع حالات تطبيقه في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 316-255، المجلد 19، العدد 2.
- 3- النخاط، خالد عبد الواحد، البرداح &، علي سعد. (2025). الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م-2024م.
- 4- بن قانة، إسماعيل، مهدي &، عيسى. (2014). قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970-2012. مجلة الباحث. 107-97، 14(14)، 26
- 5- جمال محمد، نمران علي. (2021). استخدام التكامل المشترك لقياس أثر سعر الصرف في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية للفترة 1990-2015م. *Hadhramout University Journal of Humanities*, 18(2).
- 6- حسن علي عثمان، عاصم محمد الفضل &، سفيان أبو البشر آدم. (2021). قياس محددات سعر الصرف في السودان: دراسة إحصائية قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. 54-73، 5(3).
- 7- حليلة خميس الوداني، (2025). التهرب الضريبي في ليبيا أشكاله وقياسه (20201م- 2023م)، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، 1-28، 26
- 8- خالد عبد الواحد النخاط. (2025). أثر الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة في دعم الإيرادات العامة في ليبيا دراسة تطبيقية خلال الفترة 2010م-2024م. مجلة جامعة دنزة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 522-547، 3(6)، 26

- 9- زينة كمال طه, و أحمد عباس عبدالله. (2023). قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020). (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 21(78), 239-260.
- 10- سامي عمر ساسي & يوسف بخلف مسعود. (2020). حقيقة فعالية تخفيض قيمة العملة كسياسة إصلاح اقتصادي بالدول النامية أدلة من ليبيا للفترة 1996-2020. مجلة الدراسات الاقتصادية. 64-88, 3(3),
- 11- سعد عبد نجم العبدلي, و هيفاء يوسف سليمان. (2018). تحليل العلاقة بين أسعار محصولي القمح والرز المستورد في العراق وأسعار النفط الخام وسعر الصرف باستخدام نموذج ARDL. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 24(108), 283-283.
- 12- سماحة. (2025). أثر سعر الصرف على الاستقرار النقدي في مصر خلال الفترة (1990-2023) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM). (المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.. 67-105, 2(2).
- 13- عبدالحاميد احمد عثمان & حليلة زهر السماعيل. (2021). أختلالات سعر الصرف والناتج غير النفطي في ليبيا خلال الفترة (1961-2012). (مجلة الدراسات الاقتصادية. 11-1, 4(4),
- 14- مانع, سبرينة, زمران & كريم. (2021). أثر انخفاض سعر صرف العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. مجلة الباحث الاقتصادي. 500-514, 1(1),
- 15- محفوظ, بشرى, بن معزو & محمد زكرياء. (2021). تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري خلال الفترة (1986-2019): مقارنة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. *ARDL. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* 379-398, 5(1).
- 16- محمد عامر كمال (2022), دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الإيرادات العامة دراسة حالة في العراق والهند للمدة 2004-2020 المؤتمر الدولي الحادي عشر الإصلاح الاقتصادي والإداري.
- 17- مصطفى طلعت الطويل كوثر محمد رشيد. (2021). تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 167-183, 10(2),
- 18- مصرف ليبيا المركزي (2020), النشرة الاقتصادية, إدارة البحوث والإحصاء.

ثالثاً : المراجع الأجنبية:

- 1- Challoumis-Kωνσταντίνος Χαλλουμής, C. (2024). The Transition from Fixed to Flexible Exchange Rates and Its Global Impact. *Available at SSRN 4913062*.
- 2- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2003). Basic Econometrics. 4th.
- 3- Hadood, A. A. A., & Saleh, R. A. M. B. (2022). Modelling the Equilibrium Real Exchange Rate: Evidence from Oil-Exporting Country. *Journal of Financial Risk Management*, 11(3), 677-705.
- 4- Itskhoki, O. (2021). The story of the real exchange rate. *Annual Review of Economics*, 13, 423-455.
- 5- Koçak, S. (2021). Is There A Relationship Between Direct and Indirect Tax Revenues with Exchange Rate Volatility: Evidence From Turkey. *Bingöl Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi (BUSBED)*, 11(22), 663-681.
- 6- KwesiOfori, I., Obeng, C. K., & Armah, M. K. (2018). Exchange rate volatility and tax revenue: Evidence from Ghana. *Cogent Economics & Finance*, 6(1), 1537822.

- 7- Liu, T. Y., & Lee, C. C. (2022). Exchange rate fluctuations and interest rate policy. *International Journal of Finance & Economics*, 27(3), 3531-3549.
- 8- Muteru, M. W., & Omagwa, J. (2024). *Macroeconomic Dynamics and Profitability of Insurance Firms Listed at Nairobi Securities Exchange, Kenya* (Doctoral dissertation, Kenyatta University).
- 9- Ofori, I. K., Obeng, C. K., & Mwinlaaru, P. Y. (2021). Effect of exchange rate volatility on tax revenue performance in Sub-Saharan Africa.
- 10- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
- 11- Rutto, R. (2020). Effects Of Exchange Rates On Tax Revenue Performance In Kenya. *International Journal of Economics, Business and Management Research*, 4(12), 64-76.
- 12- Sohrabji, N. (2024). Asymmetric exchange rate effects on trade flows in India. *Economies*, 12(5), 114.
- 13- Audi, M. (2024). The impact of exchange rate volatility on long-term economic growth: Insights from Lebanon.
- 14- Vo, H. L., & Vo, D. H. (2023). The purchasing power parity and exchange-rate economics half a century on. *Journal of Economic Surveys*, 37(2), 446-479.
- 15- World Bank (2020). World Development Indicators.
<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>